بيان
السفير د. بشار الجعفري
المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية
أمام
مجلس الأمن
"الحالة في الشرق الأوسط"

نيويورك في 2018/10/16

السيد الرئيس:

لقد أقدم ما يسمى بـ "التحالف الدولي" اللا شرعي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وفي انتهاك صارخ جديد لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وصكوك حقوق الإنسان، أقدم على اقتراف جريمة جديدة بحق المدنيين السوريين الأبرياء بعد أن قام طيرانه الحربي يومي الـ 13 والـ 14 من تشرين الأول 2018 باستهداف المنازل السكنية في مدينة "هجين" بمحافظة دير الدور بقنابل الفوسفور الأبيض المحظورة دولياً مما أدى إلى استشهاد وإصابة عدد من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال. لقد بات واضحاً للجميع بأن هذا التّحالف قد حارب كل شيء إلا الإرهاب، إذ أثبتت ممارساته بأنّ أهدافه تتماهى مع أهداف المجموعات الإرهابيّة في نشر الفوضى والقتل والدّمار وتحدّي سلطة الدولة، ناهيك عن استمرار هذا التحالف بتقديم الدعم لـ "تنظيم داعش الإرهابي" ونقل عناصره إلى شرق نهر الفرات لتنفيذ مخططاته العدوانية في بلادي.

إن الحفاظ على الحد الأدنى من مصداقية مجلس الأمن يستدعي حكماً أن يُباشر المجلس فوراً بإجراء تحقيق دولي بهذه الجرائم والتحرك الفوري لوقفها ومنع تكرارها وإنهاء الوجود العدواني للقوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى الموجودة بشكل غير شرعي فوق الأراضي السورية، ومنعها من تنفيذ مخططاتها الرامية إلى تقويض وحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية.

السيد الرئيس:

إن انشاء تكتلات سياسية وتحالفات عسكرية لا تُدعي الحكومة السورية للمشاركة فيها هو عملية مشبوهة لا تخدم مصالح الشعب السوري، بل تتحدى الدولة السورية وتُشجع على استمرار رعاية الإرهاب، إنما بغطاء سياسي، ولذلك فإن تشكيل مجموعة بروكسل، والمجموعة المصغرة، وأي هياكل أخرى بدون مشاركة الحكومة السورية في هذه الهياكل السياسية، لن يساعد على احراز أي تقدم في العملية السياسية التي يُفترض بها أن تكون سورية-سورية. سوريا، السيد الرئيس، ليست

تحت وصاية أحد على الاطلاق، ولن يكون هناك في دمشق كارازي آخر. لنتذكر مصير ما يسمى باجتماع "أصدقاء الشعب السوري" الذي تم احداثه بمبادرة فرنسية في تونس بتاريخ 24 شباط 2012، كان هذا التجمع يضم 137 دولة آنذاك، واليوم عدد أعضائه 12، لقد انهار هذا التكتل لأنه لم يكن صديقاً للشعب السوري، بكل بساطة. ولذلك، فإن الحكومة السورية لا تعترف بأي خارطة طريق لا تشارك هي فيها ولا توافق هي عليها، والأمم المتحدة لا يجب أن تكون جزءاً من تجمعات سياسية معادية للحكومة السورية، لأن هذه التجمعات، وبكل بساطة، يتم احداثها وخلقها من خارج إطار مجلس الأمن، ومن قبل قوى سياسية ترعى الإرهاب في بلادي وفي المنطقة.

السيد الرئيس:

لقد اعتادت الدول التي رعت الحرب الإرهابية على بلادي سوريا، وعلى مدى السنوات السبع الماضية، اعتادت على الدعوة الى جلسات استعراضية لهذا المجلس واستغلال منابر الأمم المتحدة بشكل غير مسبوق، مئات الاجتماعات عن سوريا، بعضها رسمي، وبعضها غير رسمي، واجتماعات أخرى تسمى "صيغة أريا"، وأحداث جانبية، الخ، وذلك مع كل تقدم عسكري يُحققه الجيش السوري في مواجهة المجموعات الإرهابية المسلحة، كل ذلك بهدف ممارسة الابتزاز والضغط السياسي على قرار الحكومة السورية السياسي ولعرقلة هذا التقدم. اليوم نشهد فصلاً جديداً من سياسة الابتزاز تلك، فبعد الإنجازات التي تم تحقيقها في اجتماعات أستانا المتتالية، وانخراط الحكومة السورية بشكل إيجابي مع مخرجات مؤتمر سوتشي، نرى كيف تداعت هذه الدول نفسها الى محاولة خلق تَجمع غير شرعي تحت مسمى "المجموعة المصغرة"، من خارج إطار مجلس الأمن، لعرقلة وتعطيل انجازات أستانا وسوتشي وإعادة عقارب الساعة الى الوراء لعرقلة العملية السياسية. بالمناسبة، مسار سوتشي، هو الوحيد الذي أنجز شيئاً مهماً، والسبب بسيط يا سيد ديمستورا، وهو أن الحكومة السورية هي جزء من مسار أستانا، ولذلك نجح هذا المسار، ومسار سوتشي نجح لأن الحكومة السورية جزء من هذا المسار، لقد حاولت هذه الدول أن تُضفي على هذا التجمع طابعاً ملائكياً من خلال الإيحاء بأن كامل أعضائه مهتمون بإيجاد حل سلمي للأزمة في بلادي. ويحق لنا التساؤل هنا: كيف يُمكن لكيان يضم في عضويته دولاً مولت ودربت ورعت المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا، أن يدّعي حرصه على حياة السوريين؟ لا أريد أن أدخل في تفاصيل ماذا فعلت هذه الدولة وتلك الدولة، كلكم تعرفون الإجابة وكيف يُمكن لكيان يضم في عضويته دولاً ارتكبت العدوان المباشر تلو العدوان على سوريا، أن يدّعي حرصه على حياة السوريين؟ وكيف يُمكن لكيان يضم في عضويته دولاً زودت المجموعات الإرهابية المسلحة بالمواد الكيميائية السامة، أن يدّعي حرصه على حياة السوريين؟ تحدثت عن هذا الموضوع بالتفصيل

يوم أمس أمام اللجنة الأولى المعنية بنزع السلاح، وحددت من هي هذه الدولة التي أعنيها، تركيا. وكيف يُمكن لكيان يضم في عضويته دولاً أصدرت العديد من الفتاوى الجهادية لتبرير الارهاب، أن يدّعي حرصه على حياة السوريين؟ هل تعرفون أيها السادة أن جبهة النصرة رفضت تنفيذ الاتفاق الروسي-التركي الذي انتهى أجله قبل أيام في ادلب. وهل تعرفون، وهذا طبعاً، ليس تعريضاً بمصر، اخي سعادة سفير مصر موجود أمامي وله كل الاحترام، هل تعرفون أن شرعيي ما يسمى بجبهة النصرة، أصحاب اللحى، معظمهم مصريين وأتراك، أرسلهم لنا "مرسي"، يريدون الجهاد في سوريا. اليوم شرعيي جبهة النصرة تختلف مع القيادة السياسية للجبهة حول تطبيق الاتفاق الروسي-التركي، لأنهم يريدون استمرار سفك الدماء. كيف يُمكن لكيان يضم في عضويته دولاً تحتل جزءاً من أرضنا، أن يدّعي حرصه على حياة السوريين؟ حسناً، يوجد قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية وتركية فوق أراضينا، كيف لهذا التحالف الذي يُسمي نفسه "مجموعة مصغرة، وتحالف دولي ..." أنه يريد مساعدتنا، وهو تحالف يحتل جزءاً من أراضينا. كيف يمكن، السيد الرئيس، لهذا الكيان، الذي تلطخت أيدي بعض أعضائه بدماء الشعب السوري، أن يدّعي حرصه على حياة السوريين؟ بدلاً من التنظير أمام هذا المجلس، نريد إجابات واضحة لهذه الأسئلة، وموقف محدد من مجلس الأمن يرفض تواجد القوات العسكرية الأجنبية فوق أراضينا.. موقف يدعو الى وقف الإرهاب ورعايته وتمويله... موقف يحترم الحكومة السورية بدلاً من الدفع باتجاه الفراغ.. والدولة الفاشلة... وانتشار الإرهاب في كل المنطقة...

السيد الرئيس:

أرى لزاماً عليّ أن أُذكر البعض من فترة لأخرى بالفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق، والتي تنص: "ليس في هذا الميثاق ما يُسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما". ربما هذه المادة من ميثاق الأمم المتحدة لكوكب المريخ وليس في الكرة الأرضية، لأن هناك من نسيها ولم يعد يُطبقها..

لقد أكدت حكومة بلادي على استعدادها للتجاوب مع المبادرات التي يُمكن أن تُساعد السوريين في إنهاء الأزمة، شريطة أن تحافظ هذه المبادرات على الثوابت الوطنيّة، والمتمثّلة بشكل أساسي بالحفاظ على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها أرضاً وشعباً، وأن يكون الشعب السوري هو صاحب الحقّ الحصري في تقرير مستقبل بلاده دون أي تدخل خارجي، وأنّه لا مكان للإرهاب على الأراضي السورية. كل هذه العبارات والكلمات الجميلة موجودة في قراراتك حول الوضع في سوريا، أي أنها ليست من اختراع الحكومة السورية، إنها قرارات مجلس الأمن، وهكذا تنص، وكلكم تحدثتم عنها في بياناتكم اليوم. وانطلاقاً من ذلك، فقد

انخرطت الحكومة السورية بإيجابيّة وانفتاح في محادثات جنيف، ومسار أستانا، ومؤتمر الحوار الوطني السوري- السوري في سوتشي؛ ولكن العرقلة كانت تأتي دائماً من الأطراف الأخرى التي كانت ترفض الحوار، وتراهن على الإرهاب والتدخل الخارجي، واستباحة سيادة سوريا واضعاف مناعتها الوطنية. واليوم استمعنا لزميلي المندوب الدائم لهولندا، يضع جملة من الشروط...الوقت مبكر جداً، برأيه، لإعادة الاعمار... الوقت مبكر جداً، برأيه، لعودة المهجرين واللاجئين.... الوقت مبكر جداً، برأيه، لرفع الإجراءات القسرية الأحادية الجانب... الوقت مبكر جداً، برأيه، لمعالجة الوضع الإنساني السائد في بعض المناطق... طبعاً، الوقت مبكر جداً لوضع حد للإرهاب...

ومع ذلك، تعاطت الحكومة السورية بشكل إيجابي مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري- السوري في سوتشي المتمثّلة بتشكيل لجنة مناقشة الدستور الحالي، الدستور الحالي لأننا نرفض الفراغ الدستوري، لأن سوريا ليست دولة فاشلة، حيث قدّمت رؤية عمليّة ومتكاملة لكيفية تشكيل هذه اللجنة، وولايتها، وآلية عملها، وقامت بتسليم قائمة الأعضاء المدعومين من الدّولة السوريّة للسيد المبعوث الخاص. ونؤكد هنا على أنّ إطار عمل اللجنة وولايتها محصورٌ بمناقشة مواد الدستور الحالي، بحيث تتمّ هذه العملية بقيادة وملكيّة سورية، وأن يحترم المبعوث الخاصّ ولايته كمُيسرٍ لأعمال اللجنة. كما نُشدد على أنّه لا يجب فرض أي شروط أو استنتاجات مُسبقة بشأن عمل اللجنة والتّوصيات التي يمكن أن تَخرج بها؛ فاللجنة، أيها السادة، سيّدة نفسها، وذلك انطلاقاً من قاعدة أن الدستور وكل ما يتّصل به هو شأن سوري- سوري يُقرره السوريون بأنفسهم، وبالتالي فإننا لن نقبل بأي فكرة تُشكّل تدخلاً في الشؤون الداخلية السورية أو قد تؤدي إلى ذلك. كما نُعيد التأكيد على استعدادنا للعمل النشط مع الدول الصديقة لإطلاق عمل هذه اللجنة وفقاً للأسس والمُحددات التي ذكرتها آنفاً.

السيد الرئيس:

لقد رحبت بلادي بالاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في مدينة سوتشي بخصوص مدينة إدلب بتاريخ 17 أيلول الماضي، وذلك انطلاقاً من حرصها على عدم إراقة الدماء، وهو الاتفاق الذي كان حصيلةً لمشاورات مُكثّفة بين سورية وروسيا، وبتنسيق كامل بين البلدين، وتأمل بلادي أن يحقق هذا الاتفاق أهدافه، ولا سيما من خلال التزام النظام التركي بتطبيق تعهداته بموجب الاتفاق. ونحن نؤكّد على أن هذا الاتفاق هو اتفاق مؤطّرٌ زمنياً بتوقيتات محدّدة، ويُشكّل جزءاً من الاتفاقات السابقة حول مناطق خفض التصعيد التي نتجت عن مسار أستانا. إن مدينة إدلب، أيها السادة، كأي منطقة في سورية، ستعود حتماً وقريباً جداً، إلى سيادة الدولة السورية. إن السلام المستدام في سوريا يُحتم انسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية، بما في ذلك القوات التركية والأمريكية والبريطانية والفرنسية

والإسرائيلية، وهي قوات نعتبرها جميعها قوات احتلال، يُخالف وجودها على الأرض السورية ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الخاصة بسورية.

السيد الرئيس:

إن حكومة بلادي لم تتدخل يوماً في الشأن الداخلي لأي دولة من الدول الأعضاء، وكانت حريصة دوماً على احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. أؤكد اليوم باسم بلادي حرصها على إفشال جميع محاولات الاستفزاز والتصعيد والتوتر التي تستهدف علاقاتنا مع محيطنا العربي والإقليمي والدولي. وقد تجلت أولى معالم هذا الحرص في إعادة افتتاح معبر نصيب الحدودي مع الأردن، وفي العمل على افتتاح المعابر الحدودية مع العراق قريباً جداً.

إن الإنجازات التي حققتها سورية وحلفاؤها في الحرب على الإرهاب، أدَّت إلى تطورات جديدة داخل سورية وفي المنطقة يجب أخذها بعين الاعتبار في أية مداولات حول الوضع في سورية. ولقد أصبح من الضروري، وقبل فوات الأوان أن تُراجع الأطراف والقوى التي تدعم الإرهاب وتؤيد وتضمن استمراره، مواقفها وأن تنضم إلى جهدٍ دولي حقيقي لوقف الاستثمار في هذه الحرب الإرهابية القذرة، فدعم الإرهاب والاستثمار فيه يُشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة والعالم على المدى القصير والبعيد. لقد آن الأوان لأن يخرج البعض من حالة الانفصال عن الواقع، وأن يتخّلى عن آخر أوهامه، ويرى الأمور بواقعية وعقلانيّة، ويُدرك بأنّه لن يحصل بالسياسة على ما لم يحصل عليه بالإرهاب.

ختاماً السيد الرئيس:

إن بلادي ماضية في نفس الوقت بالسعي للوصول إلى حل سياسي سوري-سوري يُقرر فيه السوريون وحدهم مستقبلهم وخياراتهم دون تدخل خارجي، وبما يضمن سيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وانطلاقاً من احترامنا لدور الأمم المتحدة في تسهيل الحوار بين السوريين فإن حكومة بلادي قد وجهت دعوة الى المبعوث الخاص السيد ديمستورا لزيارة سوريا خلال الأيام القادمة، وذلك لإجراء مناقشات حول الجوانب المتعلقة بمهمته.

شكراً السيد الرئيس